تواصل (المدى) نشر هذا الكتاب الذي يقدم صورة عن ذكريات وانطباعات وآراء بول بريمر حول فترة عمله في العراق وتهدف (المدى) عبر ترجمتها ونشرها الكتاب إلى إتاحة الفرصة لقرائها للاطلاع، كما تتيح المجال للباحثين والمحللين وسواهم من المعنيين لمراجعة مادة الكتاب فكرياً ونقدياً.. وبهذا تؤكد (المدى) ان جميع الآراء والمعلومات التي يقدمها بريمر هنا هي تعبير عن وجهة نظره الشخصية التي لا تلتقي مع وجهة نظر (المدى) التي واكبت فترة حكم بريمر وما بعدها بالنقد الصريح المعروف عن الجريدة وعن سياستها الواضحة في هذا المجال.

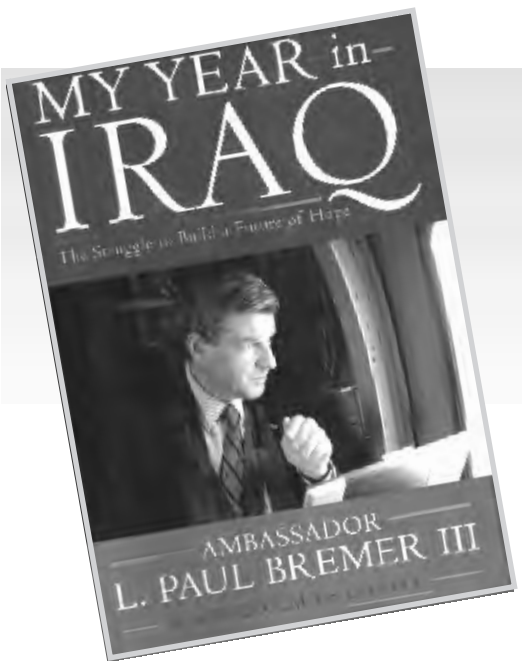

كتاب بول بريمر الصادر حديثاً حول تجربة عمله في العراق

سنتي في العراق

الصراع لبناء مستقبل من أمل

تأليف/ بول بريمر
ترجمة/ د. عابد اسماعيل

(الحلقة التاسعة و العشرون)

كانت القضية الوحيدة التي عمل عليها مجلس الحكم بسرعة قياسية هي دفع رواتب أعضائه. واقترحت لجنة فرعية، يرأسها الجلبي، ميزانية باهظة للمجلس. كان اقتراح الجلبي يقضي بأنّ يحصل الأعضاء على خمسين ألف دولار سنوياً، في حين يتقاضى الوزراء حوالي أربعة آلاف دولار. وسيحصلون على مرتّب بدل بنزين، يسمح للعضو، كما أشار بذكاء ديفيد أوليفر، بقطع مسافة خمسين ألف ميل شهرياً، في بلد يعاني من شبكة طرق سيئة!

في هذا اليوم قلتُ للمجلس بأنّ الميزانية التي اقترحها الأعضاء الخمس والعشرون تفوق تلك المكرسة لوزارة التربية، التي تضمّ أكثر من ٣٢٥ ألف موظف. احتجّ الجلبي بأنّ هذه مجرّد "مسودة" ميزانية.

أعود إلى مكتبي بعد اتصال من كوندي رايس يحمل أخباراً سيئة من مجلس الأمن في الأمم المتحدة. كان الرئيس الإسباني لمجلس الأمن قد حاول استصدار بيان يرحّب بمجلس الحكم العراقي، لكنّه فشل، بالرّغم من أن مجلس الأمن نفسه كان قد سعى، في آخر قرار صادر عنه، إلى تأسيس "إدارة عراقية انتقالية."

"أصدقاؤنا الألمان،" شرحت رايس،"مع مساعدة من الفرنسيين والروس، وأدوا البيان المرحّب."

"حسنٌ، في هذه الحالة، أظنّ أنه لن يكون لوزارة الخارجية حظوظ كبيرة في إقناع الأوروبيين للمساعدة في استصدار قرار جديد من الأمم المتحدة، من أجل إرسال قوات دولية إلى هنا."

"أخشى ذلك، يا جري."

ثم سرعان ما التفتنا إلى مناقشة القضية الجوهرية، المتعلقة بمساعدات مادية إضافية. من وحي العمل الذي قام به فريقنا حول الميزانية، ومن المعلومات التي حصلنا عليها من فرق البنك الدولي، كان من الواضح تماماً، أننا نحتاج إلى أضعاف الخمسة مليارات دولار التي كنت قد أعلنتُ عنها للرئيس، وأنّ الإدارة لا تستطيع أن تتبع المسار الاعتيادي في طلب التمويل. ووفق الإجراء الروتيني، يُقدّم الطلب إلى الكونغرس في كانون الثاني، وهذا يعني أن تمويل المشاريع لن يكون متوفّراً قبل فصل الربيع. يجب أن نبدأ عمليات الإعمار في وقت أبكر بكثير. ومن دون المزيد من المساعدات المالية، سوف يفلس العراق، في شباط، على أبعد تقدير.

"أريد مساعدتك في إقناع البيت الأبيض ومكتب الإدارة والتطوير أن يفصل طلبنا المتعلق بالميزانية عن باقي طلبات الحكومة."

"سيكون ذلك صعباً،" قالت رايس. ثمّ أنها ذكرتني بأنّ الكونغرس يعلّق جلساته في الشهر الأول من تشرين الثاني.

ألقيتُ نظرة على الروزنامة أمامي. "حسنٌ، سوف يُعقد اجتماع للدول المانحة في نهاية تشرين الأول. سيكون جيداً أن نحظى بمساعدة مالية، لكي نُظهرَ للدول الأخرى بأن الولايات المتحدة تساهم بحصتها، وتشدّ نهاية الحبل الذي يخصّها."

"سوف أفعل كل ما بوسعي، هنا، يا جري،" قالت، ثم ضحكت بينها وبين نفسها قائلةً، "ولكن بما أنّ لديك القليل في جعبتك، في بغداد، نود أن تزوّدنا سلطة التحالف المؤقتة، بتفاصيل أكثر، خلال الأسابيع القليلة القادمة."

خلال الأسبوع الذي أتى، أرسلنا طلبنا بتمويل إضافي إلى رامسفيلد. واستنتج فريق ديفيد أوليفر، الذي كان يعمل ليل نهار، وينسّق مع البنك الدولي، بأنه يجب أن نطلب مبلغاً لا يقلّ عن عشرين مليار دولار. في مذكرتي إلى رامسفيلد، قلت "يجب أن نسد الهوة بين الاقتصاد العاجز وبين القطاع الخاص، القادر على النمو الذاتي. إنّ مهمتنا تكمن في أن نُظهرَ للشعب العراقي بأن الحرية السياسية تعني أيضاً حياةً أفضل. غير أنّ الوقت هنا ميزة مهدورة. وعلينا أن نتخذ موقفاً صلباً، مهما كلّفنا الأمر."

وأرسلتُ نسخةً إلى كوندي رايس تتيح لها أن تتدخل أيضاً لدى البيت الأبيض.

غير أن تلك الشبكات البيروقراطية استمرت في عرقلة عملنا.

وبالرغم من أنني عملتُ جاهداً على لملمة فريق العمل، واتصلتُ بمعارفي وزملائي السابقين لكي ينضموا إلينا، مالئاً الشواغر الموجودة في سلطة التحالف المؤقتة، ظل الجهد يشكّل معضلةً لا تنتهي. غير أنّ الأخبار الحسنة هي أن آلاف الأمريكيين، من مختلف مشارب الحياة، كانوا قد تطوّعوا للخدمة في العراق. والمشكلة هي أن عملية إحالة هؤلاء إلى جدول الرواتب الحكومية كانت بطيئة جداً. ولهذا السبب لم نكن قادرين على ملء الشواغر في مكاتب الأقاليم حتى حلول الخريف. وفي الشهور العصيبة الأولى لجهود سلطة التحالف المؤقتة، كان معظم هؤلاء قد التحق للقيام بواجبه لفترة محدودة- ستون يوماً، على سبيل المثال، لشخص مثل رئيس وحدة مكتب التحقيق الفدرالي .(FBI) وتستغرق العملية شهوراً إضافية أخرى، قبل أن يبدأ الناس بالتدفق من جديد، حيث أنّ وزارة الخارجية لم تكن تمدد إقامتهم إلى سنة كاملة، إلا في الأيام الأخيرة للاحتلال. وقد تسبب ذلك بآلاف المهمّات غير المنظمة، وبشحّ كبير في الذاكرة المؤسسية.

في ظهيرة يوم الخميس، ٧ آب، كنتُ على وشك أن أغادر مقرات سلطة التحالف المؤقتة مع عدد من كبار المستشارين للاجتماع مع مسؤولين من وزارة المالية، حين قدم إلى مكتبي، فجأة، بيرني كيريك، أحد كبار المستشارين في سلك الشرطة. كان يرتدي درع (كيفلار)، ويحمل خوذته تحت إبطه. لم تكن هذه الصورة فأل خير.

"وقع انفجار ضخم لسيارة ملغومة قرب السفارة الأردنية في ضاحية الأندلس،" قال. "أنا في طريقي إلى هناك."

"خذ حذرك،" قلتُ.

هزّ كتفيه. كان بيرني شرطياً سابقاً، أشرف على عمليات رجال الشرطة في نيويورك عقب أحداث الحادي عشر من أيلول.

حين عدتُ من الوزارة، بعد مرور بضع ساعات، كان بيرني قد عاد وفي حوزته تفاصيل عن الانفجار. "يبدو أن هذا عملاً محترفاً،" قال ذلك إلى مجموعة في مكتبي تضمّ كلاي، وبات كيندي، وضابط المحطة "بيل"، وتوم فيونتس، رئيس وحدتنا التابعة لمكتب التحقيق الفيدرالي.

قام رجلان بركن سيارة ملغومة على طرف الشارع الهادئ، القريب من السفارة، ثم فرّا هاربين. وبعد دقائق، انفجرت السيارة بقوة كبيرة، وقتلت أربعة من رجال الشرطة العراقيين كانوا يحرسون مدخل السفارة، إضافة إلى عدد من المارة في الشارع. وقد هدم الانفجار جزءاً من الحائط الخارجي، لكنه تسبب بأضرار طفيفة ببناء السفارة نفسه.

"إنه انفجار السيارة الأول الذي نشهده،" قلتُ لبيرني. "هل يعني هذا أننا بدأنا نواجه إرهابيين دوليين الآن؟"

"هذا ممكن،" قال موافقاً. "ولكن لماذا يستهدفون الأردن؟"

"يعلم الجميع أنهم ساعدونا خلال الحرب،" أجاب كلاي، الذي كان قد عاد لتوه من زيارة إلى الأردن لمناقشة موضوع تدريب الشرطة العراقية. "كما أنه من المعلوم في كل مكان بأن الأردنيين سيقدمون مساعدات إضافية أخرى."

في تلك الليلة عاد بيل لاحتساء قهوة اسبريسو، ويستعرض أحداث اليوم.

"أتفق مع بيرني،" قال. "إن التفجير من عمل محترفين. ولكنه، ربما، ليس من عمل إرهابيين دوليين. .."

"هل هي المخابرات؟" هل يمكن أن يكون جهاز المخابرات السابق وراء التفجير؟ "دعنا نراجع كلّ الاحتمالات،" قال.

قبل حوالي الأسبوع، وفي إحدى جلسات الاستماع إلى معلومات استخبارية، كان كل من بيل وجوليا نيشوات، وهي قائد في الجيش، تتحدث العربية بطلاقة، يستعرضان وثيقة للمخابرات، مبللة بالماء، مكتوبة باللغة العربية- مدجّجة بالتواقيع والطوابع- مع ترجمة حرفية باللغة الإنكليزية.

"إن الوثيقة مؤرّخة في ٢٣ كانون الثاني، ٢٠٠٣، سعادة السفير،" شرحت جوليا. "لقد عثر عليها فريقٌ لنا في مكتب عراقي منهوب، تابع للمخابرات."

"إن ضباط الاستخبارات والمحلّلين في أجهزتنا يعتبرونها نسخة أصلية، سيدي،" أضاف بيل، مشيراً إلى الاستخبارات العسكرية. "هذا معادل لسرّي للغاية، وحسّاس جداً."

كانت الوثيقة موجهة "إلى جميع المكاتب والأقسام." وللتغطية على حالة "طوارئ" (غزو التحالف للعراق) أصدرت القائمة أوامر متعلقة بمنهجية عمل يجب اتباعها، نقطة بنقطة، بعد السقوط المحتمل للنظام. وتبدأ الوثيقة بهذا الأمر، "احرقوا هذا المكتب."

قرأتُ الترجمة. إنها كانت حقاً تدعو إلى إستراتجية مقاومة منظّمة، والتي تتضمن نسقاً تقليدياً في تشكيل خلايا وتدريب مقاتلين داخل التمرد. وينخرط "أفراد التمرد" بأعمال "نهب وسلب." كما تدعو الوثيقة إلى نصب الكمائن، وتنظيم هجمات للقنّاصة.

ويتابع الأمرُ قائلاً: " ...وزّعوا المتمرّدين في كل بلدة. دمّروا محطات الكهرباء وشبكات المياه. اخترقوا الجوامع، والأماكن الشيعية المقدّسة. "...وتأمر الوثيقةُ عملاء المخابرات بتسليح أنفسهم وتنفيذ عمليات اغتيال.

"هل يمكن لرجال المخابرات أن ينفّذوا تفجيراً كذاك الذي استهدف السفارة الأردنية؟" سألتُ بيل.

"أجل، ربما كانوا ضالعين في ذلك." قال. "كانت توجد لديهم شعبة تُسمى (M16)، تملك العديد من خبراء المتفجّرات. نعرف من خلال استخباراتنا أنّ هؤلاء الناس كانوا يعملون عن قرب مع شعبة (M14). إنهم أفراد من قسم العمليات الخاصة في جهاز المخابرات- قتلة محترفون للإنسان."

ثمّ شرح أنّ محلّلي المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) كانوا متأكدين بأن هذه الأقسام قادرة على إنتاج هذا النوع من المتفجرات المستخدمة في تصنيع قنابل يدوية متفجّرة، وسيارات ملغومة: قنابل تُزرع على جوانب الطريق، وسيارات مفخّخة ببقايا الذخيرة.

وبالتالي فإن السيارة الملغومة المستخدمة في تفجير السفارة الأردنية يمكن أن تكون بداية تعلن عن بدء حملة مقاومة لأجهزة المخابرات.

"هل لديك فكرة حول من يشرف على هذه العمليات؟" سألته الآن.

"حسنٌ،" قال، "كان مدير فرع شعبة العمليات الخاصة (M-14) شخصاً يدعى الحلبوصي الدليمي"

"هل لا يزال حراً طليقاً؟"

"وفق آخر معلوماتنا."

وبالرغم من أنني كنتُ متعباً جداً، لم استطع أن أنام تلك الليلة. كان ثمة معركة بالنيران الخفيفة أعلى النهر. ولكن لم يكن قصف الأسلحة، أو القهوة التي شربت، هما ما أبقياني صاحياً.

كانت الكلمات العربية "إلى جميع المكاتب والأقسام،" تسبح في رأسي. كان جهاز صدام الأمني يضم العديد من المكاتب والأقسام.

في الليلة التالية جلستُ مع كيريك وفريقه لمراجعة موقفنا حيال المعضلة الكبرى المتعلّقة بتدريب الشرطة.

منذ يومي الأول في البلاد، حين رأيتُ لصوص النهب والسلب يمرحون بحرية في شوارع بغداد، واقترحتُ أنه يجب أن يُطلق عليهم الرصاص، بدأتُ حينئذ أفكر بضرورة تدريب شرطة محترفة، مجهّزة تجهيزاً جيداً، واعتبار ذلك من أولى الأولويات.

في المدى البعيد، سيكون أمن العراق، مثل أي بلد آخر، يعتمد على قوة شرطة محترفة، يمكنها أن تضع حداً لجرائم الشوارع، والتهريب، وتسيطر على قلاقل متفجرة، عبر تحويلها إلى احتجاجات سلمية. كما أن امتلاك قوة شرطة، يمكن الاعتماد عليها، سوف يجعل عناصر التحالف المقاتلة أكثر حريةً في محاربة المتمردين. غير أنّ تحقيق هذا الهدف المعقّد لن يكون سهلاً، ومجّانياً، أو سريعاً.

بعد انقضاء فترة الحرب، ومعركة القوات الأرضية الكبرى، كانت وزارة الخارجية قد خصصت ٢٥ مليون دولار لتقييم النظام لجنائي القضائي العراقي. وبدأ مقاولون من شركة (دين كورب) الوصول إلى العراق، لإجراء التقييمات منذ أواخر أيار. وبعد أن وصل كيريك، قدّم خطته المتعلّقة بقوة الشرطة العراقية. وكانت الخطوة الأولى هي استدعاء أفراد الشرطة العراقيين ممن خدموا في ظل حكم صدام. وبدأ كيريك برنامجاً عملياً لإعادة تدريب هؤلاء الرجال وفقاً لمبادئ الأمن العصرية، واحترام حقوق المواطنين. كانت تلك مجرد بداية، ومع حلول منتصف تموز، بلغ عدد الملتحقين بالخدمة ١٥ ألفاً.

يتبع